

معركة إرادات بين الجزائريين والسلطة في استحقاق مفصلي

السلطة تلعب على وتر التجديد والإصلاح لإقناع الناخبين بجدوى الذهاب إلى صناديق الاقتراع



الرؤية غير واضحة

علمنا أنه من الشروط الواجب توافرها في المرشح، حسب قانون الانتخابات الصادر في مارس الماضي نص على ضرورة "ألا يكون المرشح معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة". ويقول المحلل السياسي لزهرو ماروك، إن الانتخابات التشريعية المقبلة قد تكون مميزة مقارنة بالانتخابات السابقة بسبب أن الخطاب الرسمي الخ على أنها ستكون نزيهة بالنظر لسقف مطالب الشعب، حيث تأتي استجابة لأهداف الحراك الذي طالب بأن تمثل المؤسسات الشعب وذلك لوقف الفساد السياسي والمالي في البلاد. ويشير أيضا إلى أن "الجزائر اليوم أمام سيناريوهين، أولهما هو اكتساح الإسلاميين للبرلمان لأنهم أبدوا طموحا في السيطرة على المؤسسة التشريعية، وبالتالي تشكيل برلمان تيار إسلامي ورئيس حكومة وله برنامج، لكن ذلك سيصطدم بعقبات مع الرئيس، حيث من المحتمل ألا تنسجم برامجهم ورؤية تبين مستقبل البلاد وخاصة الإصلاحات القانونية والاقتصادية. ويبدو السيناريو الآخر، وهو المرجح أن تكون هناك فسيفساء من الأحزاب والمستقلين في البرلمان الجديد وهكذا سيكون هناك عمل مكثف لتحالقات حزبية من أجل كسب الأغلبية والوصول لرئاسة الحكومة". ورغم أن التوقعات تصب لفائدة اكتساح "القوائم الحرة" لصناديق وصنع المفاجأة.

وبينما تدخل حركة مجتمع السلم في السباق الانتخابي رفقة عدد من أحزاب التيار الإسلامي، على غرار حركة البناء الوطني وجبهة العدالة والتنمية وحركة الإصلاح الوطني السباق نحو البرلمان، تسعى أحزاب التيار الوطني، التي كانت تحسب على النظام السابق إلى "تبييض" صورتها ومحاولة إقناع الناخبين بعدم وجود صلة لها أو دعم سابق للرئيس مخلوع بوتفليقة أو أتباعه، على غرار حزب جبهة التحرير الوطني. ولكنها في المقابل، وحتى تجنب نفسها الانتقادات، أعلنت أبرز أحزاب التيار الديمقراطي، والذي يضم اليساريين بشكل عام، مقاطعته للموعد الانتخابي. وبررت رئيسة حزب العمال، لويضة حنون، القرار بأن "الدائرة مغلقة من قبل السلطة والنتائج محسومة مسبقا". وهذا الموقف اتخذته أيضا حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي قال في أحد بياناته إن "السلطة القائمة تدفع إلى مهزلة انتخابية جديدة بعد أن تلقت صفتين بسبب المقاطعة الواسعة في الانتخابات الرئاسية واستفتاء الدستور". وفي حين تم رفض نحو 1200 قائمة بسبب ارتباط عدد من المرشحين بـ"المال الفاسد"، إلا أن المراقبين يرون أنها لن تؤثر كثيرا على المشهد، لأنها في نهاية المطاف خطوة تؤكد أن هناك حرصا على إجراء الاقتراع في مناخ من الشفافية

ويحسب رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فيان العدد الإجمالي لن يحق لهم التصويت يبلغ أكثر من 24.3 مليون ناخب من أصل 43 مليون نسمة هم تعداد السكان. ولكن في الوقت الذي تتسابق فيه الأحزاب وعددها 28 حزبا، وكذلك القوائم الانتخابية المستقلة لإقناع الناخبين الجزائريين بالتوجه إلى صناديق الاقتراع من جهة ويعرض برامجها في الدرجة الثانية، أعلنت بعض الشخصيات المحسوبة على تيار الإسلام السياسي وتلك التي كانت مقربة من نظام بوتفليقة التي ستشارك في الانتخابات تخوفها من التزوير. وأمام مد المستقلين ورغم تطمينات السلطات بأن الانتخابات ستكون نزيهة، يحاول تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم أكبر حزب إسلامي بالبلاد، الذي يشكل القوة المعارضة الأولى في البرلمان السابق، اللعب على ورقة التزوير حيث هدد رئيس هذا الحزب عبدالرزاق مقري، بالعودة إلى الحراك الشعبي، في حال وجود أي تلاعب بالنتائج.

واعتبر أن ذلك سيعطي أهمية للقواعد الحزبية حتى وإن كانت باعداد ليست معتبرة، وبالتالي فالجميع أمام مشهد تازم سياسي وليس انفراجة، خاصة إذا أضيف له أن النظام في الجزائر رئاسي أي أن البرلمان لا يتمتع بصلاحيات تقف حاجزا أمام الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية.

ويقول بكيس إن سبب التشتت يكمن في أن كل الانتخابات السابقة كانت تزور باعتراف السلطة نفسها، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية هشاشة المنظومة الحزبية التي تآثرت طيلة السنوات الماضية بالتبعية السياسي ما سيفتح الباب واسعا أمام اختيار الشخص بدلا من اختيار برنامج لأن البلد تعاني من أزمة ثقة.

إشهار ورقة التزوير

يسود غموض بشأن القوى السياسية، التي لديها حظوظ للفوز بالاقتراع نظرا للهزات السياسية، التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الماضية، بينما يتوقع فيه مراقبون "تركيبة سيفسائية" للبرلمان القادم، حيث أن ورقة طريق الحراك تتمثل في بناء نظام سياسي شرعي ومؤسسات شرعية تكون الكلمة فيها للشعب.



يطرح محللون ومراقبون للشأن الجزائري عدة سيناريوهات لمستقبل البلاد في ظل الغموض الذي يلف المشهد السياسي مع دخول الجزائريين في اختبار حاسم عنوانه الانتخابات التشريعية المبكرة، والتي تأتي كحداثة من رأس السلطة لإدارة الاستياء الشعبي المتنامي من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عبر اتباع سياسة العصا والجزرة والهادفة أساسا إلى تحقيق سلم هش من خلال ديمقراطية الصناديق التي قد لا تفضي إلى امتصاص غضب الناس قبل حتى التفكير في معالجة القضايا الرئيسية الملحة.

الجزائر - تدخل الجزائر معركة انتخابية السبت لتشكيل برلمان جديد، في تحدٍ هو الأبرز، الذي تواجهه السلطة الساعية إلى إضفاء المزيد من الشرعية على صواب حكمها رغم أنها مرفوضة من قبل جزء من المعارضة والحراك المناهض للنظام، في مناخ من القمع المتزايد، بغض النظر عن النتائج أو نسب المشاركة حيث يسعى المرشحون لزيادتها في هذا الاستحقاق، الذي دخل فيه الحراك الشعبي طرفا.



نورالدين بكيس

الانتخابات ستفضي إلى برلمان مشئت بالنظر إلى تقلب مزاج الشارع



لزهرو ماروك

سنشهد تركيبة فيسياسية ستعقد تشكيل أي حكومة

في ذلك الوقت، قال الشرفي إن "نسبة المشاركة في الاستفتاء على تعديل الدستور المقدر على المستوى الوطني بحوالي 23.7 في المئة لا تؤثر على نتائج الاستحقاق التي تعد لا غير عليها". ويمتسك الحراك الشعبي، الذي اندلع منذ أواخر فبراير 2019 ضد نظام عبدالعزيز بوتفليقة بخيار مقاطعة أي استحقاق انتخابي والاستمرار في الظاهر ضد السلطة حتى تحقق مطالبهم، رغم التوقيف "التعسفي" للمسيرات السلمية، على حد تعبير أنصاره، والذي يصفه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بـ"حراك الأقلية" مؤكدا أنه "يرفض إملاءات هذه الأقلية".

وقد يؤدي السجل القائم إلى بقاء الوضع على ما هو عليه وفي أقصى الحالات ستبرز خارطة برلمانية غير متجانسة، حيث يرى الباحث في علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، نورالدين بكيس أن الانتخابات التشريعية "ستفضي إلى برلمان أقرب للتشتت، لأننا لا نعرف مزاج الشارع الجزائري سياسيا".

ويعتقد بكيس في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أن "الجزائر أمام سيناريوهين، هما إنتاج برلمان أشخاص عوضا عن برنامج، أو برلمان بتوزيع القوى الحزبية بسبب تشتت الأصوات".

تجديد المؤسسات

شهد الاستحقاقان الانتخابيان السابقان، الأول الاقتراع الرئاسي في العام 2019 والثاني الاستفتاء الدستوري الماضي، نسبة امتناع غير مسبوقة عن

هل يكتسح المستقلون البرلمان الجزائري الجديد؟

القوائم المترشحة للانتخابات البرلمانية 2021

- 2288 قائمة مترشحة للانتخابات بين مستقلين وأحزاب
- 1208 قائمة مستقلة ستشارك في الاستحقاق التشريعي
- 1080 قائمة قدمها 28 حزبا في السباق نحو مجلس النواب

ورغم غياب معاهد لسبر الآراء في الجزائر، فإن عدة أحزاب خاصة الإسلامية منها تملك قاعدة بيانات لعدد من مناضليها وتوزيعهم على حسب الولايات التي لها قواعد شعبية فيها، وهذا ما يفقده المرشحون الشباب المستقلون.

ولجا المرشحون المستقلون في حملة انتخابية فائرة إلى شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى الاتصال الجوّاري المحدود في إطار العائلة أو الأصدقاء ومحيطهم، فيما لوحظ قلة للتجمعات الانتخابية التي ميزت الحملات الانتخابية للأحزاب.

وبالنظر إلى أن المستقلين عادة ما يكونون شخصيات مغمورة في ولاياتهم فإنه من الصعب عليهم تجاوز عتبة الخمسة في المئة، لكن نقطة قوة القوائم المستقلة، عدم ثقة الكثير من الناخبين بالأحزاب التي تم تجريبيها في أكثر من مناسبة انتخابية ولم تحقق لهم ما كانوا ياملونه منها.

بين أبرز رجال المال والأعمال في الولاية، المرتبطين بشخصيات نافذة في الدولة. أما في غرداية، التي يقطنها أغلبية من قبائل بني ميزاب، الإيضاح المذهب الأمازيغي للسان، فقد اكتسحت 4 قوائم حرة مقاعد الولاية الخمس، ولم تبق سوى مقعد وحيد لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم حينها.

وهذان المثالان يوضحان أنه حتى الأحزاب الكبيرة سواء كانت في السلطة أو المعارضة، تجد صعوبة في مواجهة القوائم الحرة المدعومة بـ"المال الفاسد" أو عصية القبيلة والمذهب واللغة.

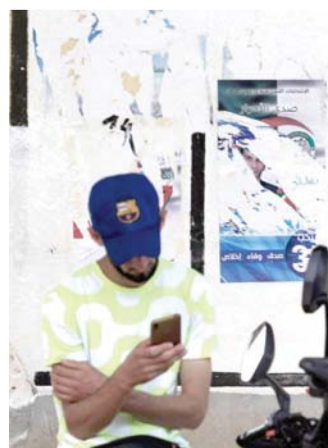
وتحاول السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، وحكومة رئيس الوزراء عبدالعزیز جراد، تخليص قوائم المستقلين من "المال الفاسد"، عبر تشجيع الشباب الجامعي لأخذ مكانه في البرلمان، بدل الأثرياء الجدد الذين صنعتهم الأزمة الأمنية، لكن سلطة القبيلة يصعب التحرر منها بـ"القانون"، وإن كان نفوذها على الشباب المتعلم يتقلص، خاصة وأن الطابع الغالب على البلاد يتصف بالتمسك، مقارنة مع دول مجاورة مثل ليبيا أو النيجر.

وحدد قانون الانتخابات المعدل نسبة العتبة بخمسة في المئة، لمنع تفتت مقاعد البرلمان على عدد كبير من الكتل السياسية، وهذا يخدم الأحزاب الكبيرة، لكنه يمثل مقصلا للقوائم الحرة، فأغلب المرشحين الشباب في القوائم المستقلة لا يملكون خبرة واسعة في العمل السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، باستثناء أولئك الذين حرموا من الترشيح ضمن أحزابهم، فشكّلوا قائمة مستقلة.

فإنه يحتاج إلى أن يتوفر على أحد الشرطين نادرا ما يكون خلفهما، أولهما أن يكون من طبقة رجال الأعمال أو كبار التجار المرتبطين بشخصيات نافذة في السلطة، وثانيا أن يكون مدعوما من عشيرة أو قبيلة كبيرة ومترابطة في ما بينها.

ويمكن الإشارة إلى هذا الأمر من خلال مثالين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام 2017، حيث من إجمالي 48 ولاية (محافظة) لم تقم القوائم المستقلة بالمرتبة الأولى إلا في ولايتين، وهما برج بوعريش شمال شرق البلاد وغرداية الواقعة في الجنوب.

ففي برج بوعريش، فازت قائمة حرة واحدة بثلاثة مقاعد من إجمالي 8 مخصصة للولاية، وعند التدقيق في رأس القائمة، لوحظ أنها تضم أشخاصا من



صعود لافت للمستقلين

الولى، ذلك لا يعني بالضرورة أن هناك "تغيرا جذريا سيحدث". فالنواب المستقلون عادة ما تجمعهم كتلة برلمانية واحدة، لكنهم بالكاد يعرفون بعضهم بعضا مسبقا، ناهيك أن يمثلوا توجها سياسيا وفكريا مشتركا، بدليل أن عددا منهم ينضمون لأحزاب ذات أيديولوجيات مختلفة في كل ولاية برلمانية.

ولكن الطابع الأعم للنواب المستقلين انحدارهم من عالم المال والأعمال، وهم دائما الداعمون للحكومة والمؤيدون لبرامجها، إلا عندما تتعارض مع مصالحهم، لذلك فتأثيرهم على الحياة السياسية جَد محدود، والإصلاح الجزري من خارج الحكومة ليس أولويتهم. ولكي يفوز المرشح في الانتخابات البرلمانية دون أن يكون له غطاء حزبي،



صعود لافت للمستقلين

يتابع المراقبون لمجريات الانتخابات التشريعية المبكرة في الجزائر باهتمام بالغ التغييرات الحاصلة في خارطة قوائم المرشحين قياسا بالاستحقاقات الماضية، والتي استحوذ فيها المستقلون على النصيب الأكبر، مما قد يجعلهم في طريق مفتوح على الأرجح للسيطرة لأول مرة على البرلمان رغم المخاوف من عزوف الناخبين.

الجزائر - يملك المرشحون المستقلون في الانتخابات البرلمانية الجزائرية المبكرة، فرصة تاريخية للفوز بحصة هامة من مقاعد البرلمان المقبل، في ظل ضعف الأحزاب إجمالا، لكن التساؤل يبقى حول قدرتهم على التكتل، والمشاركة في تشكيل الحكومة، وإثراء الحياة البرلمانية سواء من حيث تشريع القوانين أو الرقابة على نشاط الحكومة.

وتراهن عدة أطراف سياسية وأيضا شعبية على القوائم المستقلة والمرشحين الشباب لقب المشهد السياسي في البلاد، بعدما طغت "شبهات فساد" حول العديد من نواب البرلمان المنحل، لكن حظوظ هؤلاء في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان في اقتراع السبت، تبدو متباينة أمام أحزاب منتمسة مثل هذه المواعيد الانتخابية.

ولدى المستقلين أسبقية عديدة على القوائم الحزبية، حيث لأول مرة في تاريخ الانتخابات الجزائرية يتفوقون على قوائم الأحزاب من حيث العدد. فمن إجمالي 2288 قائمة مترشحة توجد 1208 قائمة مستقلة، أي ما يعادل 52.8 في المئة، بينما تقدم 28 حزبا بحوالي 1080 قائمة أو ما يمثل نحو 47.2 في المئة.

ويتجلى الدعم الحكومي للمرشحين المستقلين الشباب عبر منح كل مترشح حُر لا يتجاوز عمره 40 عاما، نحو 2250 دولارا